

Distr.: General
13 February 2020
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2476 (2019)، الذي أنشأ المجلس بموجبه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي اعتبارا من 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لفترة أولية مدتها 12 شهرا، وطلب إليّ إفادته بخصوص تنفيذ هذا القرار، بما يشمل أي حالات تنطوي على أوجه قصور في تنفيذ الولاية وما يُتخذ من تدابير لمعالجتها، في تقارير تقدَّم كل 120 يوما اعتباراً من 16 تشرين الأول/أكتوبر. وتتناول هذه الوثيقة التطورات الهامة التي حدثت منذ صدور تقريري السابق عن هايتي (S/2019/805)، وتقدِّم معلومات مستكملة عن تفعيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وتصف التقدم المحرز في دمج الأنشطة التي يضطلع بها كل من المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري.

2 – وصادف إنشاء المكتب نهاية 15 سنة متتالية من حفظ السلام في هايتي، وفتح فصلا جديدا في التعاون بين الأمم المتحدة وهايتي، على أساس الإدماج الكامل لأنشطة المكتب ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتستند هذه التشكيلة الجديدة إلى الميزة النسبية التي يتمتع بها المكتب في الاضطلاع بجهود استراتيجية في مجال المشورة والدعوة والمساعي الحميدة دعما للعمليات السياسية والإدارية الشاملة للجميع وفريق الأمم المتحدة القطري الذي يقدم الدعم البرنامجي والتقني.

ثانيا – إدارة الشؤون السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

3 – استمرت الأزمة السياسية في هايتي بلا هوادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء للخروج من المأزق الذي تجسده موجة الاضطرابات المدنية التي اجتاحت البلاد في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019 – وهي أطول فترة من الاحتجاجات المتواصلة منذ تولي الرئيس جوفينيل موييز منصبه. وظل البلد بدون حكومة يقرها البرلمان بسبب الخلاف الجاري بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. وتفاقمت الحالة بظهور أزمة دستورية في 13 كانون الثاني/يناير 2020، عندما انتهت ولايات جميع أعضاء مجلس النواب في البرلمان، وما لا يقل





عن ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، وجميع مسؤولي البلديات المنتخبين. ومنذ ذلك الحين، اعتمد الرئيس على السلطة المخولة بموجب الدستور لضمان الأداء المنتظم للمؤسسات واستمرارية الدولة.

4 - وفي الربع الأخير من عام 2019، سعت القوى من مختلف الأطياف السياسية إلى التوصل إلى توافق داخلي في الآراء بشأن مقترحاتها لتجاوز الأزمة. وأبرزت تلك المقترحات وجود تقارب في وجهات النظر فيما يخص تشكيل حكومة توافقية والحاجة إلى مراجعة الدستور وبدء حوار وطني بشأن إجراء إصلاحات هيكلية، ولكنها عكست وجود اختلافات هامة فيما يتعلق بدور الرئيس موييز خلال الفترة الانتقالية المحتملة. وتضمَّن ''الوفاق السياسي للمرحلة الانتقالية'' (''اتفاق ماريوت'')، الذي وقعته جماعات المعارضة الرئيسية في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، مقترحات بتعيين قاض في المحكمة العليا رئيسا مؤقتا لتيسير عقد مؤتمر وطني بشأن الإصلاحات الهيكلية والانتخابات. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أعلن الائتلاف الحاكم، بقيادة الحزب الهايتي تيت كاليه، عن مقترحه المتمثل في ''التوصل إلى توافق في الآراء من أجل التحول السلمي للأمة الهايتية'' (''اتفاق كينام'')، الذي يتوقع انتقالا بقيادة رئيس وزراء يحظى بتوافق الآراء ويعيَّن بأمر رئاسي بعد التشاور مع أصحاب المصلحة من السياسيين والمجتمع المدني. ويتضمن المقترح أيضا خططا لإجراء انتخابات برلمانية قبل نهاية عام 2020، والانتخابات الرئاسية في عام 2021.

5 - وقد جرت تلك المشاورات الداخلية في سياق الجهود الإقليمية والدولية المكثفة التي بُذلت لتشجيع الأطراف على الدخول في محادثات مباشرة لإيجاد حل للأزمة. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الجماعة الكاريبية بيانا صحفيا عرضت فيه بذل مساعيها الحميدة. وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الاتحاد الأوروبي إعلانا يدعو فيه إلى إجراء حوار سياسي مفتوح وجامع. كما سافر عدد من كبار الدبلوماسيين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بور - أو - برانس، بمن فيهم الممثل الدائم للبلد لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت، في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ديفيد هيل في 6 كانون الأول/ديسمبر، ومدير وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مارك غرين في الفترة من 12 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر. والتقى كل من كبار الدبلوماسيين بالرئيس موييز وبسياسيين بارزين في هايتي لحثهم على الدخول في حوار جامع. كما أعرب الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، لويس ألماغرو، عن التزام منظمته بالحوار خلال زيارة قام بها في 7 كانون الثاني/يناير 2020. وعلى الصعيد الوطني، أصدر مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في هايتي رسالة بمناسبة أعياد الميلاد في 30 تشرين الثاني/نوفمبر يحث فيها الرئيس وشخصيات في المعارضة على الموافقة على تقديم ''تنازلات مكلفة'' من أجل الصالح العام للأمة.

6 - ومنذ نشأة المكتب في 16 تشرين الأول/أكتوبر، بذلت ممثلتي الخاصة لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريقها مساعيها الحميدة واستعانت بصلاحية عقد الاجتماعات المنوطة بالأمم المتحدة لتشجيع إجراء حوار حقيقي وشامل للجميع ولتنسيق مشاركة متسقة من جانب الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما الفريق الأساسي المعني بهايتي، للمساعدة في حل الأزمة. وفي سياق تعميق الاستقطاب السياسي، قامت هي وفريقها أيضاً بإشراك الشرائح الرئيسية في المجتمع الهايتي، بما في ذلك القوى السياسية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الاقتصادية والمنظمات الدينية من أجل تخفيف حدة التوترات وتهيئة بيئة تؤدي إلى بناء توافق في الآراء بشأن ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي للتغلب على حالة الشلل الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المكتب اجتماعين استطلاعيين مع ممثلين عن الرئاسة، والائتلاف الحاكم، والجهات الفاعلة غير المنحازة، والمعارضة لتحقيق تقارب في وجهات النظر بشأن

أهداف الحوار السياسي ومعاييره. وأعقب تلك المبادرات عقد محادثات غير رسمية بين ممثلي الرئيس والدوائر السياسية والاجتماعية الرئيسية في 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر في مقر تمثيل الكرسي الرسولي في هايتي، يسَّرتها الأمم المتحدة بالتعاون مع السفير البابوي والممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. وفي حين شكلت تلك المحادثات خطوات أولية هامة لإيجاد حيز سياسي وبناء زخم لمواصلة الحوار، فإن بعض ممثلي المعارضة، الذين كان معظمهم ممثَّلين في اجتماعات سابقة، لم يحضروا الاجتماع، في حين لم يحضر آخرون سوى اليوم الأول من وقائع الجلسات.

7 - وكثف الرئيس مويز أيضا جهود الاتصال الرامية إلى الحصول على الموافقة على إجراء محادثات مباشرة بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي لمعالجة الفراغ المؤسسي بعد 13 كانون الثاني/يناير. وعقب تعميم مقترحات المعارضة والائتلاف الحاكم لإنهاء الأزمة، عقد الرئيس مويز اجتماعات منفصلة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2019 مع منسق ''لجنة متابعة اتفاق ماريوت'' ورئيس ''لجنة متابعة اتفاق كينام'' لمناقشة سبل إيجاد ''حل سلمي ومسؤول'' لإنهاء الجمود السياسي. وأعقبت ذلك في وقت لاحق اجتماعات عقدت في 26 كانون الأول/ديسمبر بين الرئيس وعدد من ممثلي المعارضة غير المنحازة الذين شاركوا في محادثات 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر، ووفد من ''لجنة متابعة اتفاق كينام''. وتفيد التقارير بأن المناقشات ركزت على أولويات الإصلاح بدلا من ترتيبات الحكم الانتقالي. غير أن الموقعين على ''اتفاق ماريوت'' رفضوا باستمرار التعامل مع الرئيس. ورفضوا دعوتين لحضور اجتماعات كان من المقرر عقدها يومي 20 و 27 كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن عدة مشاورات غير رسمية أخرى عقدت طيلة شهر كانون الثاني/يناير، حيث اعتبروا استقالة الرئيس شرطا مسبقا لمشاركتهم في الحوار.

8 - ومع ذلك، وبعد ثلاثة أسابيع من الأعمال التحضيرية المكثفة التي يسرتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والسفير البابوي، عُقد ''مؤتمر سياسي للخروج من الأزمة'' في مقر تمثيل الكرسي الرسولي في هايتي في الفترة من 29 إلى 31 كانون الثاني/يناير. وشارك ممثلو الرئاسة، والموقعون على اتفاقي ''ماريوت'' و ''كينام''، وأعضاء الأحزاب السياسية غير المنحازة، فضلا عن شخصيات من المجتمع المدني والقطاع الخاص، في مفاوضات بنّاءة تتمحور حول العناصر الأساسية الأربعة لاتفاق مفترض: تحديد معايير تشكيل حكومة جديدة، ووضع خارطة طريق للإصلاح، ووضع عملية لمراجعة الدستور، وتحديد جدول زمني للانتخابات. وفي حين تقاربت آراء مندوبي المؤتمر حول صياغة خارطة طريق للإصلاح ووضع عملية لمراجعة الدستور، سيلزم إجراء مزيد من المحادثات فيما يتعلق بمعايير تشكيل الحكومة والجدول الزمني للانتخابات. وأبدى الرئيس، وكذلك معظم المشاركين، اهتمامهم باستئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق بصيغته النهائية.

9 - وقد أدت تلك التطورات إلى زيادة الشكوك التي تحوم حول العملية الانتخابية إلى حد بعيد. وقد أُرجئت الانتخابات البرلمانية والبلدية التي كان من المقرر إجراؤها في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى أجل غير مسمى. ولا يزال مشروع قانون الانتخابات الذي عُرض على البرلمان في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في انتظار اعتماده، في حين لا يزال أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت الذين عُيِّنوا في 29 آذار/مارس 2016 في مناصبهم في غياب توافق في الآراء بشأن ترشيح أعضاء المجلس الانتخابي الدائم. كما أن التقدم المحرز نحو إنشاء سجل جديد للناخبين يثير القلق لأن عمليات تسجيل بطاقات الهوية الوطنية البيومترية الجديدة، التي ستُستخدم في بناء سجل الناخبين للانتخابات المقبلة، تسير بوتيرة بطيئة، ويعزى ذلك جزئيا إلى الحالة السياسية. وحتى 16 كانون الأول/ديسمبر، لم يسجَّل سوى

مليون ناخب لدى مكتب تحديد الهوية الوطنية من أصل 7 ملايين ناخب يحق لهم التصويت حسبما أفادت به التوقعات، وتم توزيع 000 500 بطاقة. وفي هذا السياق، ركز المجلس الانتخابي المؤقت على تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الموظفين. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، يقوم المجلس الانتخابي المؤقت بتنفيذ تدريب يتألف من ثماني وحدات بعنوان ''بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات''. ومنذ أيلول/سبتمبر، تم تدريب 69 من موظفي الانتخابات على التخطيط الاستراتيجي والمالي، والتمويل السياسي، والمسائل الجنسانية، والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في العمليات الانتخابية. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا تقديم الدعم إلى الاتحاد الوطني لرئيسات البلديات والمسؤولات المنتخبات محليا من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة؛ وفي حين أن دستور هايتي ينص على تخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للنساء في الحكومة، فإن نسبة البرلمانيات في الهيئة التشريعية السابقة (عضوة واحدة في مجلس الشيوخ وثلاث نائبات من بين 149 ممثلا) كانت من بين أدنى النسب في العالم.

10 - كما استمر الاستقطاب السياسي في التأثير على الحكم. وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أمر مكتب إضفاء الصفة النقدية على برامج المعونة الإنمائية شركة Sogener الخاصة المورِّدة للكهرباء بتسديد مبلغ 223 مليون دولار إلى الدولة الهايتية، بما في ذلك مبلغ 194 مليون دولار الذي يُزعم أنه اختلس من خطة تمويل صندوق النفط الكاريبي في الفترة ما بين حزيران/يونيه 2012 وآذار/مارس 2019. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الوزراء قرارين علَّق بموجبهما المدفوعات المتعلقة بعقود أبرمتها الدولة مع ثلاثة من موردي الكهرباء من القطاع الخاص، ويتعلق الأمر بشركة Sogener وشركة E-Power وشركة Haytrac، وألغى جميع الإعفاءات الجمركية ذات الصلة. وفي وقت لاحق، قدمت الحكومة شكوى ضد شركة Sogener بسبب أفعال إجرامية تدعم الإثراء الخاص على حساب الدولة والفساد والاحتيال. كما استولت على منشآت توليد الطاقة التابعة للشركة في سيتي سولاي (المقاطعة الغربية) وجمَّدت الحسابات المصرفية لعدد من مديريها. وأثارت هذه التطورات انتقادات واسعة النطاق من جانب قطاعات من المعارضة، ورابطة الصناعات في هايتي، وغرفة التجارة والصناعة، وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية - الهايتية، التي نددت بـ ''استغلال السلطة القضائية لأغراض سياسية''.

ثالثا - الحدّ من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية 2)

11 - لا تزال هايتي تواجه مستويات عالية ومتزايدة من العنف، بما في ذلك الإجرام التقليدي، واختطاف الأشخاص، وخطف المركبات، والسطو، والهجمات العنيفة التي يشنها أفراد العصابات المدججون بالسلاح. وزاد عدد جرائم القتل العمد المبلغ عنها بنسبة 42 في المائة في عام 2019 مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت 910 حالات شملت 081 1 ضحية (من بينهم 61 امرأة)، بمعدل 9,34 حالات لكل 000 100 مواطن، في مقابل 6,67 حالات في عام 2018 و 7,91 حالات في عام 2017. وقد سُجل ثلثا جرائم القتل هذه في المقاطعة الغربية، حيث عادة ما تكون الجريمة أكثر انتشارا. وبالإضافة إلى ذلك، قُتل 42 من ضباط الشرطة في عام 2019، أي بزيادة قدرها 147 في المائة مقارنة بـ 17 ضابطاً في عام 2018، وهو أكبر عدد من القتلى منذ إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية في عام 1995. وعلاوة على ذلك، تعرض 31 مركزاً من مراكز الشرطة الـ 348 للتخريب في جميع أنحاء البلد

(بما في ذلك ثمانية مرافق أضـرمت فيها النيران)، مقارنة بسـبعة حوادث سُـجِّلت في عام 2018. وفي معظم الحالات، تسببت حشود غاضبة في هذه الأضرار رداً على مخالفات مزعومة ارتكبتها الشرطة. وخلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، طال 16 حادثا إجراميا موظفي الأمم المتحدة، ولم تســـفر تلك الحوادث عن وقوع أي إصـابات. وبالإضـافة إلى ذلك، تعرَّض مقاولٌ مسـتقلٌ متعاقد مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لطلق ناري أرداه قتيلا في 1 كانون الأول/ديسمبر بينما كان يغادر أحد المصارف في بور – أو – برانس.

12 - ولا يزال العنف الجنسـي والجنسـاني سـائداً، ولكن لا يبلَّغ عنه بالقدر الكافي. وفي عام 2019، أُبلغت الشرطة بـــ 227 حالة، مقابل 418 حالة في عام 2018. ويعزى هذا الانخفاض بنسبة 45 في المائة إلى نقص شديد في الإبلاغ بسبب تزايد الوصم وخطر الانتقام من الضحايا، ولا سيما في السياق الأمني والسياسي الحالي. ولزيادة الوعي بهذا الوضع، دعمت الأمم المتحدة الأنشطة التي نظمها النظراء الوطنيون في سياق حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر. وبالإضـافة إلى ذلك، تقوم وحدة الجرائم الجنسـية التابعة للشـرطة الوطنية بوضـع قاعدة بيانات للشـكاوى المتعلقة بالاعتداء الجنسـي من شـأنها تحسـين عملية تجهيز القضـايا وتيسـير الوصـول إلى الإحصـاءات في جميع أنحاء البلد.

13 - وأضـافت الأزمة السـياسـية مسـتوى آخر من التعقيد إلى الحالة الأمنية. ففي الفترة من 1 أيلول/ســـبتمبر إلى 30 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019، وثَّقت الأمم المتحدة ما لا يقل عن 341 1 من المظاهرات وحواجز الطرق والمتاريس. وفي ذروة التعبئة في أواخر أيلول/ســـبتمبر، تحولت الاحتجاجات إلى أعمال عنف ولوحظ وجود أفراد مدججين بالسـلاح في الشـوارع، ولا سـيما في المراكز الحضـرية في مقاطعات الغرب وأرتيبونيت والجنوب والشمال. وأدت هذه التطورات إلى فرض قيود كبيرة على حركة الأمم المتحدة، مما أعاق العمليات في جميع أنحاء البلد. وكشـــاهد على التحديات التي تواجه الحفاظ على النظام العام، أفادت الشرطة الوطنية خلال مؤتمر صحفي عقد في 19 كانون الأول/ديسمبر بأنها أجرت 536 2 تدخلا لإزالة الخطر عن الطرق في الفترة بين 1 أيلول/سبتمبر و 30 تشرين الثاني/نوفمبر.

14 - وقد أدت المواجهة السياسية المطولة، التي تفاقمت بسبب تراجع الاقتصاد الذي أعقب ذلك، إلى تهيئة بيئة مواتية لعنف العصـــابات. ودامت الموجة الأخيرة من الاحتجاجات العامة في بور – أو – برانس وغيرها من المدن الكبرى، التي اســتمرت حتى فصـــل الخريف، لفترة أطول ويبدو أنها كانت أفضـــل من حيث التنظيم وأكثر اتساماً بالعنف من مظاهرات عام 2018 ضد الفساد وارتفاع أسعار الوقود. وأشارت التقارير إلى تزايد مشاركة العصابات في الاحتجاجات، حيث قامت بتعبئة المتظاهرين وساهمت في تصعيد أعمال العنف، وسط مزاعم متكررة بوجود تواطؤ بين عصابات بعينها والممثلين السياسيين. وطوال شهري تشـرين الأول/أكتوبر وتشـرين الثاني/نوفمبر 2019، أُبلغ عن مشـاهدة أفراد مسـلحين يحرسـون حواجز الطرق والمتاريس، وكان من بينهم أفراد عصـابات معروفون. ومع فقدان زخم هذه الاحتجاجات في أواخر تشـرين الثاني/نوفمبر، ظلت مسـتويات الجريمة مرتفعة، في حين اسـتؤنفت أعمال العنف بين العصـابات واشـتدت حدتها. وتأثرت بلدية سـيتي سـولاي (المقاطعة الغربية) بشـكل خاص، حيث أدى مقتل زعيم عصـابة بارز في 28 تشـرين الثاني/نوفمبر إلى اندلاع اشـتباكات بين العصـابات المتنافسـة للسـيطرة على الأراضـي وإلى إنهاء هدنة غير رسمية يبدو أنها كانت سـائدة منذ أيلول/سـبتمبر، خلال الفترة التي شـهدت ذروة الاحتجاجات.

15 – واستجابة لمناخ انعدام الأمن المتزايد، عقد المجلس الأعلى للشرطة الوطنية الهايتية أربعة اجتماعات استثنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها اجتماع عُقد في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019 برئاسة الرئيس موييز، وذلك لتحديد التدابير اللازمة للتصدي للجريمة وللعنف في الشوارع. ونتيجة لذلك، أجريت عمليات شرطة لمكافحة الجريمة بقيادة الاستخبارات في العديد من المناطق التي تسيطر عليها العصابات في جميع أنحاء البلد، بعد أن قامت وحدات مشتركة بين مصلحة الأشغال العامة والشرطة المتخصصة بإزالة حواجز الطرق وإطارات السيارات المشتعلة من الطرق الرئيسية بهدف إعادة فتحها. وكثفت الشرطة الوطنية أيضا دورياتها في جميع أنحاء البلد في كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك في المناطق الحرجة الاستراتيجية مثل الطريق الوطني رقم 1 المؤدية إلى الشمال، والطريق الوطني رقم 2 المؤدية إلى الجنوب.

16 – وقام المدير العام بالنيابة للشرطة الوطنية الهايتية بإعادة ندب مدراء على مستوى الإدارة المتوسطة والإدارة العليا لتحسين عمليات الشرطة. وفي ظل قيادته، أسفرت خطة الأمن القومي لموسم الأعياد لعام 2019 عن نتائج إيجابية حيث نفذت الشرطة الوطنية 20 عملية لمكافحة العصابات أسفرت عن اعتقال 62 شخصا يشتبه في أنهم من أفراد العصابات ومن قادتها البارزين. وقد نُفِّذ العديد من تلك العمليات في المقاطعة الغربية كجزء من تدابير أمنية معززة لمكافحة تهريب الأسلحة والذخائر عبر الحدود. ويشهد تصميم الشرطة الوطنية على إدارة السلامة العامة في جميع أنحاء البلد، على الرغم من صعوبة السياق، على زيادة قدراتها ومهنيتها. وفي الأشهر الأخيرة، ركز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على دعم النظراء الوطنيين في التصدي للتحديات المؤسسية والسياساتية والإجرائية في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك عن طريق إسداء المشورة على المستوى الإداري لتحسين خطط النشر، والامتثال للإجراءات، والتنسيق بين الوحدات المتخصصة في عمليات مكافحة العصابات.

17 – ونتيجة لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في هايتي، يقوم المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بدمج الأنشطة الاستشارية والبرنامجية التي يضطلع بها كل منهما تدريجيا فيما يخص الحد من العنف المجتمعي. ويركز المكتب، تمشيا مع دوره الاستشاري، على دعم اللجنة الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي أعيد إنشاؤها بوصفها جهة التنسيق الرئيسية لتخطيط وتنفيذ مبادرات الحد من العنف المجتمعي في هايتي. وقام المكتب والبرنامج الإنمائي بتيسير عقد حلقة عمل تأسيسية في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن الاستراتيجية الوطنية الجديدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي. وتبادل المكتب الدروس الأولية المستفادة من تنفيذ الأنشطة البرنامجية في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لتوجيه عملية وضع وتنفيذ مشاريع الحد من العنف المجتمعي من جانب اللجنة وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي وقت لاحق، عُمِّم مشروع مخططٍ للاستراتيجية الوطنية على الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة للتشاور بشأنه. وعُقدت دورتان أخريان، إحداهما مع المجتمع المدني في 27 كانون الأول/ديسمبر والأخرى مع شركاء الأمم المتحدة في 7 كانون الثاني/يناير، وذلك بهدف إدراج المساهمات المقدَّمة في مرحلة مبكرة من عملية الصياغة وإبراز عمل اللجنة الوطنية. ومن المتوقع بدء تنفيذ الاستراتيجية الجديدة في صيف عام 2020. كما يقوم المكتب بإشراك الشركاء الدوليين في وضع مبادرات ثنائية للحد من العنف المجتمعي في مطلع عام 2020 لدعم الاتساق بين أصحاب المصلحة وتعزيز جهود التنسيق التي تبذلها اللجنة الوطنية.

18 - وشمل الدعم المستمر الذي يقدمه المكتب إلى اللجنة الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أيضا القيام، طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، بمتابعة توصيات بعثة التقييم التقني المشتركة المعنية بإدارة الأسلحة والذخيرة التي أوفدتها إدارة عمليات السلام ومكتب شؤون نزع السلاح إلى هايتي في الفترة من 26 آب/أغسطس إلى 6 أيلول/سبتمبر. واتفق كل من اللجنة الوطنية والمكتب على تنسيق الجهود الرامية إلى تعديل مشروع قانون تحديد الأسلحة لمعالجة أوجه القصور التقنية التي جرى تحديدها ولتوضيح الأدوار المؤسسية. وسيدعم مشروع صندوق بناء السلام المقبل الذي تبلغ قيمته 1,07 مليون دولار، والذي ستنفذه المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملية تنقيح ووضع إطار تنظيمي وطني لإدارة الأسلحة والذخيرة، وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مراقبة وتسجيل الأسلحة غير المشروعة بالتعاون مع اللجنة الوطنية، والتنسيق بين المؤسسات الوطنية المسؤولة عن مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة في المناطق الحدودية.

19 - وفي الفترة من 16 تشرين الأول/أكتوبر إلى 15 كانون الأول/ديسمبر، اضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية الوطنية، بستة من المشاريع المتبقية لدى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وتمثلت خمسة من تلك المشاريع في مبادرات للنقد مقابل العمل شارك فيها أكثر من 389 2 مستفيدا، من بينهم 612 امرأة، يعملون في مجال إصلاح القنوات والطرق والأماكن العامة في مارتيسان، وهو حي مكتظ بالسكان في بور - أو - برانس. وتمثَّل المشروع السادس في إجراء دراسة اجتماعية واقتصادية للمناطق المتضررة من العنف المجتمعي في بور - أو - برانس للاسترشاد بها عند الاضطلاع بالأنشطة الاستشارية القائمة على الأدلة.

رابعا - الأمن وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

20 - لقد أثرت الأزمة السياسية أيضا تأثيرا سلبيا على أداء نظام العدالة، حيث أعاقت كذلك إحراز تقدم في الإصلاحات القضائية والقانونية، بالنظر إلى أن البرلمان لم يسن أي قوانين جديدة، بما في ذلك القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية. أما تعليق جلسات الاستماع أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف لمدة ستة أسابيع، في الفترة الممتدة من نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر، نظرا لانعدام الأمن، فقد زاد من محدودية فرص اللجوء إلى القضاء، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة. وفي الفترة من 17 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر، قام محتجون بنهب المحاكم في أكان (المقاطعة الجنوبية)، وليوغان وبيتي - غواف (المقاطعة الغربية)، وميراغوان (مقاطعة نيب)، وبور - دو - بي (الشمال الغربي)، وفيريت (أرتيبونيت). كما هاجم جمهور من الرعاع مكتب المدعي العام في أكان. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، دعت الرابطة الوطنية للقضاة الهايتيين أعضاءها إلى التوقف عن النظر في القضايا ما دامت السلطات لا تستطيع توفير الأمن للمحاكم. وعلى إثر أنشطة الدعوة التي قام بها المكتب، تم تعزيز الأمن في مقر المحكمة في بور - أو - برانس للتخفيف من أثر العنف في الشوارع على سير عملها. وأسهمت هذه الديناميات في زيادة عدد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي (بنسبة تتراوح بين 73 و 75 في المائة في الفترة بين 4 أيلول/سبتمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر)، على أن عددهم كان مرتفعا بالفعل على نحو يبعث على القلق.

21 - وأدى انقطاع الإمدادات الناجم عن الاضطرابات الأخيرة إلى زيادة تفاقم الظروف غير المستقرة أصلا في سجون هايتي، مما أدى إلى تفاقم النقص المزمن في الأغذية والأدوية والمياه وغاز الطهي. ونسَّق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية والشركاء الدوليين والسلطات الوطنية لضمان حصول السجون الهايتية على إمدادات مؤقتة من الأغذية والأدوية.

22 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، كان نظام السجون في هايتي يضم 024 11 محتجزا، من بينهم 369 امرأة و 214 من الأحداث. وفي ظل معدل إشغال يبلغ 343 في المائة بسبب انتشار ممارسة الحبس الاحتياطي لفترات مطوَّلة، لا تزال سجون البلد البالغ عددها 18 سجناً لا تمتثل للمعايير الدولية والوطنية على حد سواء، وبذلك يبلغ الحيز المكاني المخصص لكل سجين 0,56 متر مربع في المتوسط. وفي غياب التمويل الحكومي المناسب، تواجه السجون تحديات مستمرة في الاستجابة لتزايد عدد نزلاء السجون وضمان توفير الإمدادات الأساسية بانتظام لتلبية الاحتياجات الأساسية للسجناء بسبب نقص التمويل وتدني ملاك الموظفين.

23 - ولمنع تكرار حوادث من قبيل أعمال الشغب التي وقعت في مرفق الاحتجاز في غونابيف في 7 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الفقرة 35 أدناه)، يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي دعم الجهود الرامية إلى استيفاء المعايير الدولية والحد من انتهاكات حقوق الإنسان. وبفضل المساعي الحميدة والدعم الاستشاري، يدعم المكتب مديرية إدارة السجون في تنفيذ أفضل الممارسات ومعالجة أوجه القصور في نظام السجون. غير أن أثر الأزمة الاجتماعية والسياسية على نظام السجون يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت مؤخرا.

24 - وفي أعقاب أنشطة الدعوة التي قام بها المكتب لدى السلطات الوطنية بشأن أهمية الامتثال القانوني، كان وزير العدل والأمن العام، في 23 كانون الثاني/يناير، بصدد الانتهاء من استعراض قائمة مقترحة تضم 94 مدانا في إطار إجراءات العفو الرئاسي، وكانت قد تمت الموافقة على إحالة 81 منهم إلى الرئاسة، كتدبير للحد من اكتظاظ السجون. وبالمثل، دعا المكتب، من خلال مساعيه الحميدة، مختلف مؤسسات العدالة إلى استئناف جلسات المحاكمات وإلى اتخاذ تدابير لمعالجة الزيادة في معدل الحبس الاحتياطي. ونتيجة لذلك، استؤنفت جلسات المحاكمات في كانون الأول/ديسمبر في جميع أنحاء البلد، وأطلق وزير العدل والأمن العام، بالتعاون مع مؤسسات العدالة، عمليةً لمعالجة القضايا المتراكمة واكتظاظ السجون. وقد أدى هذا الجهد حتى الآن إلى إطلاق سراح 508 أفراد، من بينهم 44 امرأة، كانوا رهن الحبس الاحتياطي في السجون ومراكز الشرطة، حيث لا توجد سجون عاملة، في جميع الولايات القضائية الثماني عشرة، وفقاً للمعلومات الواردة من وزارة العدل والأمن العام والمدعين العامين المعنيين بالولاية القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت الجهات الفاعلة في السلك القضائي على مواصلة تعزيز تطبيق قانون عام 1927 المتعلق بالمثول الفوري لاحتواء تدفق الأشخاص المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي، على غرار ما نصت عليه خطة العمل المتعلقة بالحبس الاحتياطي المطوَّل.

25 - وفي سياق حافل بالتحديات، واصل المكتب ومستشارو فريق الأمم المتحدة القطري المعنيون بالشرطة والإصلاحيات والعدالة تنسيق جهودهم والعمل عن كثب مع النظراء الوطنيين للنهوض بسيادة القانون. وقد أتاح مستشارو الشرطة والإصلاحيات الذين سبق أن خدموا في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وعُيِّنوا في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي التعجيل ببدء الأنشطة في مواقع

مشتركة مع الشرطة الوطنية للمساعدة في سد الثغرات الرئيسية في القدرات التشغيلية وإسداء المشورة لكبار قادة الشرطة.

26 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال جهود التوظيف والتدريب المراعية للاعتبارات الجنسانية تزيد من القوام الإجمالي للشرطة الوطنية. ويمكن للدفعة المقبلة التي تضم نحو 650 من طلاب الشرطة (دفعة الخرّيجين الحادية والثلاثون)، التي تمثّل فيها النساء بنسبة لا تقل عن 12 في المائة، أن تبدأ تدريبها الأساسي في الأسابيع المقبلة، رهنا بتأمين التمويل اللازم للفحوص الطبية للمرشحين وغير ذلك من التكاليف الإضافية (مثل الأسلحة النارية الجديدة) غير المدرجة في الميزانية الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإن عملية التجنيد على الصعيد الوطني للدفعة الثانية والثلاثين من المجندين جارية، وقد تقدم لها 504 1 من المرشحين، من بينهم 343 امرأة.

27 - ومع ذلك، وعلى الرغم من الضغوط التشغيلية المتزايدة وارتفاع التكاليف، لم تزد ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية منذ عام 2017، مما جعل المؤسسة غير قادرة على مواجهة التحديات المالية والتشغيلية الخطيرة. وللاضطلاع بولايتها المتعلقة بالسلامة العامة في جميع أنحاء الإقليم الوطني، بما في ذلك الحدود البرية والبحرية، ولإدارة 18 سجنا بفعالية، تحتاج الشرطة الوطنية إلى تمويل كافٍ في الوقت المناسب. وفي حين بذلت الحكومة مؤخرا جهودا لتلبية احتياجات الشرطة الوطنية الملحة من المعدات، ما لم يقدَّم تمويل إضافي كبير في ميزانية الشرطة الوطنية، لا يرجح تحقيق خطة زيادة قوام القوة ليبلغ 000 18 ضابط بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021 - أي ما يعادل 1,51 ضابط لكل 000 1 نسمة (يبلغ القوام الحالي 1,33 ضابط) على أن تمثل النساء نسبة 12 في المائة من هذا القوام.

28 - وأُحرز تقدم في تنفيذ قانون المساعدة القانونية لعام 2018، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى التعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين. وتولت مديرة بالنيابة للمجلس الوطني للمساعدة القانونية مهامها في 2 كانون الأول/ديسمبر، على أن هذه الهيئة مكلَّفة بالإشراف على توفير المساعدة القانونية التي تقدمها الدولة. ووضع المجلس، مع شركاء دوليين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، خطةً لتنفيذ هذا القانون. وخصصت وزارة العدل والأمن العام ميزانية أولية قدرها 20 مليون غورد هايتي (حوالي 000 200 دولار) لإنشاء مكاتب للمساعدة القانونية في سبع ولايات قضائية، على النحو الذي أعلنه المجلس في 26 تشرين الثاني/نوفمبر، في حين أن برنامج تعزيز قطاع العدالة الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وافقا على دعم فتح مكاتب في الولايات القضائية الإحدى عشرة المتبقية.

29 - واستنادا إلى التقدم المحرز خلال فترة حفظ السلام، نظم البرنامج الإنمائي حلقة عمل في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الثاني/نوفمبر لفائدة 28 موظفاً، من بينهم ثماني نساء، في وحدة التفتيش القضائي وفي الأفرقة الأخرى المعنية التابعة لوزارة العدل والأمن العام. وكان الغرض من حلقة العمل تعزيز مهارات التحليل والإبلاغ لدى الموظفين وتعزيز قدرتهم على تنفيذ كل خطوة من خطوات عملية التفتيش القضائي. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، ظلت مفتشية المجلس الأعلى للقضاء بدون مدير لمدة سنة، ويعزى ذلك جزئيا إلى التأخيرات غير المقصودة في فحص المرشحين. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ الرئاسة بعد قرارا بشأن إعادة تعيين أو استبدال 32 قاضيا، من بينهم أربع نساء، انتهت ولاياتهم. وأخيرا، جرى تغيير مدير وحدة مكافحة الفساد ثلاث مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد أدى عدم استقرار القيادة في الماضي إلى عرقلة الفعالية التشغيلية للوحدة.

خامسا – حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

30 – تحقّق المكتب من ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان عديدة خلال الاضطرابات التي شهدتها الفترة الممتدة بين 15 أيلول/سبتمبر و 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وارتُكبت نسبة 63 في المائة منها في المنطقة الغربية ومنطقة أرتيبونيت. وإجمالاً، قُتل ما لا يقل عن 55 شخصاً وأُصيب 123 آخرين بجراح من جراء إصابتهم بأعيرة نارية، وأبلَغ ثلاثة متظاهرين عن التعرض لسوء المعاملة. وجميع الضحايا تقريباً، ومنهم ثماني نساء وتسعة قاصرين وعشرة صحفيين، قُتلوا أو جُرحوا من جراء إطلاق النار عليهم بأسلحة نارية إما أثناء المظاهرات أو عند توجههم إلى منازلهم بعد المشاركة فيها مباشرة أو أثناء عمليات إزالة المتاريس. وقُتل نيهيمي جوزيف، وهو صحفي يُزعم أنه مقرب من أوساط المعارضة، في 10 تشرين الأول/أكتوبر على يد مسلحين مجهولين في ميريبالي (مقاطعة الوسط).

31 – وعدد الحالات المتحقّق أنها انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبتها سلطات إنفاذ القانون يكادُ يعادل عدد الحالات المعزو ارتكابها إلى مدنيين مسلحين. وفي حين استخدمت الشرطة أسلحة غير قاتلة مثل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي لحفظ النظام، هناك حالات استخدمت فيها الشرطة الوطنية أيضا أسلحة نارية محشوة بالذخيرة الحية أثناء المظاهرات وعمليات إزالة المتاريس.

32 – وتلقت المفتشية العامة للشرطة الوطنية 25 بلاغاً حتى حينه عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان متصلة بالمظاهرات. وتمثل هذه البلاغات ما يقرب من نصف الادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان التي تلقتها المفتشية في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر 2019 وعددها 52 ادعاءً. ومن البلاغات العشرين المتصلة بالاضطرابات، أُغلق التحقيق في ثلاثة منها. وأوصت المفتشية العامة بفصل ضابطين عن الخدمة، وأُحيل هذان الضابطان إلى المحاكمة القضائية، وانتهى تحقيق بإيقاف ضابط ثالث عن العمل لمدة ثلاثة أشهر دون أجر. ولا تزال التحقيقات مستمرة في الحالات الأخرى. ودعَم المكتب مساعي المفتشية العامة لتعريف العاملين المعنيين بقاعدة البيانات المنشأة حديثا لتعزيز تتبّع الحالات وتحليلها، بطرق منها تقديم تدريب في الفترة من 9 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر بشأن كيف يمكن أن تتعزّز المساءلة بقاعدة البيانات هذه.

33 – ويُزعم أن السلطات المحلية قد سعت في بعض الحالات، في خضم الاضطرابات المتفشية منذ أمد طويل، إلى الحصول على الدعم من عصابات إجرامية لإزالة المتاريس، ويُعتقد في الوقت نفسه أن مسؤولين مؤيدين للمعارضة حاولوا الحصول على دعم مماثل لإبقائها مُقامةً. ففي إحدى الحالات الموثقة، قام عناصر من عصابة ''أجي فيت''، بطلبٍ من أحد المندوبين الإقليميين حسب ما يُزعم، بالهجوم على مؤيدي المعارضة خلال مظاهرة في 27 أيلول/سبتمبر في كاب هايسيان (مقاطعة الشمال)، مما أسفر عن إصابة ما لا يقل عن سبعة أشخاص بأعيرة نارية. وبعدئذ، هاجمت عصابات إجرامية حيّ بيل إير في مدينة بور – أو – برانس في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن رفض السكان إزالة المتاريس. وقاد هذه العصابات زعيم عصابة ''ديلماس 6'' وهو ضابط سابق في الشرطة الوطنية اسمه جيمي ''باربيكيو'' شيريزيي صدَر أمر بإلقاء القبض عليه لم ينفذ بعد، وذلك لتورُّطه سابقاً في هجمات عنيفة في لاسالين (انظر S/2019/198). وأدّى الهجوم الأولي إلى الاشتباك مع ضباط من الشرطة الوطنية، مقيمين هناك، خارج أوقات عملهم، وأسفر عن مقتل ثلاثة أفراد منهم زعيم عصابة؛ وإصابة خمسة أفراد بجراح منهم قاصر؛ وإتلاف نحو 30 مسكنا و 11 سيارة. وهذه الحوادث تُعطي مثالاً آخر على الأثر المتعدد الأوجه للأزمة السياسية، وتُسلط الضوء على الروابط النسقية بين العنف السياسي وعنف

العصابات وعلى الاعتبارات المتعلقة بالحماية. وقد فُتح تحقيق قضائي في القضية إضافةً إلى تحقيقات من طرف المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية بشأن عدم تدخّل سلطات إنفاذ القانون خلال الهجمات، والتورّط المزعوم لثلاثة من ضباط الشرطة منتظمين في الخدمة مع عصابة ”ديلماس 6“، وقيام ضباط شرطة بقتل ابن عم شيريزيي خارج أوقات عملهم من باب الانتقام. وطوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ظلت العصابات تشنّ هجمات من وقت لآخر في بيل إير وظل السكان يعيشون في خوف.

34 - ومن المرجح أن السبب في استفحال التوتر السياسي هو الخطابات الاستقطابية، ومنها المحرضة على العنف، التي يبثها في أرجاء البلد مؤيدو المعارضة والحكومة على حد سواء عبر البرامج الإذاعية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، بث ما لا يقل عن سبعة برامج على إذاعة زينيث دعوات تحرض بصراحة على العنف، بما في ذلك تعريض الصحفيين للتهديد والتخويف والعنف وتحريض السكان على حرق المباني الحكومية. وسُجّل أيضا ما لا يقل عن حالتي تحريض على العنف، إحداهما قام بها مسؤول حكومي والثانية قام بها أحد الفاعلين من الحزب الهايتي ”طيت كالي“، ومما سجل في الحالتين دعوات لتخريب مبان لها صلة بممثلين للمعارضة.

35 - وأدى تدهور ظروف الاحتجاز إلى حدوث تمرد في مرفق الاحتجاز في غونابيف في 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن مقتل سجين وإصابة ثلاثة آخرين وتلف بعض سجلات السجن. وتعرضت عشر محتجزات تتراوح أعمارهن بين 15 و 63 سنة لاغتصاب جماعي قام به محتجزون أثناء الحادث. وسبع من النساء العشر كنَّ رهن الاحتجاز الاحتياطي، وكانت إحداهن رهن هذا الاحتجاز لمدة 12 عاماً. ولم تتدخل قوات الأمن حتى 8 كانون الأول/ديسمبر واستعادت السيطرة على المرفق حينئذ. وفُتحت تحقيقات في الحادث، بما في ذلك التحقيق في سبب تأخر سلطات إنفاذ القانون في التدخل.

36 - ولم يُحرز منذ تقريري الأخير سوى تقدم ضئيل في الإجراءات القضائية المتعلقة بالقضايا البارزة مثل عمليات القتل في لاسالين وغراند رافين. ففيما يتعلق بلاسالين، ما زال 11 متهماً رهن الاحتجاز في انتظار محاكمتهم، ولكن لم يُنفذ بعد أمر القبض على جيمي شيريزيي الذي كانت له يدٌ بعدئذ في الهجمات التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر في حيّ بيل إير في بور - أو - برانس. وعدم تنفيذ الإجراءات القضائية يخلق الظروف المواتية لوقوع انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، وأعمال العنف التي وقعت مؤخرا في بيل إير دليلٌ على ذلك.

37 - وحدث تطور هام تمثّل في تصديق الشركاء، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في 13 كانون الأول/ديسمبر. والغرض من خطة العمل للفترة 2019-2021، التي أصبحت جاهزة لتُقرها السلطة التنفيذية، هو تنفيذ التوصيات الصادرة خلال الاستعراض الدوري الشامل لهايتي لعام 2016. وللمساعدة في تنفيذ خطة العمل، وضعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجية للفترة 2019-2024 وأدوات جديدة أخرى، منها نظام للرصد والإبلاغ بواسطة قاعدة بيانات جديدة، وذلك بدعم من المكتب.

38 - وظلّ المجتمع المدني يعبّر عن مواقفه طوال الفترة المشمولة بالتقرير رغم استمرار حالة الاستقطاب السياسي. ودعَم المكتب الاحتفال باليوم الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان لتكريم إنجازات المجتمع المدني والدعوة إلى وضع إطار لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وبعد عامين من المشاورات، اعتمد المجتمع المدني في 26 تشرين الثاني/نوفمبر خطته الاستراتيجية بشأن العدالة الانتقالية

والجرائم السابقة. وتركز الخطة على تحديد مداخل للنهوض بالعدالة الانتقالية في هايتي، بما في ذلك آليات تقصي الحقائق، والاعتراف، وضمانات عدم التكرار.

سادسا – البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى (النقطة المرجعية 5)

39 – ألحقت الأزمة السياسية المتفشية منذ أمد طويل خسائر فادحة باقتصاد هايتي، حيث تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,9 في المائة خلال السنة المالية 2019/2018. ويعزى هذا المعدل السلبي إلى ضعف أداء قطاعَي الزراعة والخدمات. وانخفض كذلك سعر عملة الغورد في عام 2019 بنسبة 22 في المائة مقابل الدولار الأمريكي وبلغ التضخم 20 في المائة بحلول نهاية هذه السنة المالية. وتأثرت القدرة الشرائية للأسر المعيشية، ولاسيما أشدها فقراً، تأثراً كبيراً. وظلت الإيرادات المالية ضعيفة هي أيضا، حيث انخفض مجموع الإيرادات المحصلة بنسبة 4,3 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2018/2017. ونتيجة لذلك، فإن آفاق الاقتصاد الهايتي تبدو قاتمة، حيث يتوقع البنك الدولي أن يتواصل انكماش هذا الاقتصاد في السنتين المقبلتين، وذلك بمعدل 1,4 في المائة في عام 2020 و 0,5 في المائة في عام 2021. وفي ظل هذا السياق، يظل توفير فرص العمل اللائق وانتشال السكان من الفقر وإتاحة بدائل مجدية للشباب والفئات الضعيفة الأخرى يُشكّل تحدياً حاسماً.

40 – وزادت الاضطرابات السياسية الأخيرة من سوء ظروف المعيشة والعمل في هايتي، ولا سيما بالنسبة للفئات الأشد ضعفاً، حيث قيّدت الأنشطة الاجتماعية والمعيشية في بور – أو – برانس ومراكز حضرية أخرى، وأدت إلى إغلاق العديد من المحال التجارية في المناطق الحضرية في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، مما أدى إلى فقدان الكثيرين عملهم ودخلهم. وبوجه عام، تأثر القطاع الخاص من انعدام الأمن وانخفاض الطلب، وتعرضت العديد من المحال التجارية للتخريب والنهب. وإضافة إلى ذلك، لم يتمكن نحو ثلاثة ملايين طفل في جميع أنحاء البلد من الذهاب إلى المدرسة لمدة ثلاثة أشهر، مما زاد من تفاقم المشكلة المتمثلة في أن نحو 000 500 طفل في سن الدراسة غير ملتحقين بمدارس، مما يعرضهم للتجنيد في العصابات ولأعمال العنف. ويُعتقد أن البطالة والعمالة الناقصة، بما في ذلك في صفوف النساء والشباب، قد ارتفعت في الوقت الذي لم تزدد فيه فرص التعليم والتدريب ومباشرة الأعمال الحرة المتاحة للشباب وللأفراد من الفئات الضعيفة الأخرى.

41 – وسيعزز فريق الأمم المتحدة القطري جهوده في هذه المجالات الحاسمة بالبناء على ما قام به من عمل حتى حينه. ولزيادة عدد فرص العمل في قطاع التصنيع في هايتي، تقدم منظمة العمل الدولية التدريب والدعم التقني إلى شركات النسيج الوطنية والدولية، وتشجع الاستثمار الوطني في البنى التحتية لقطاع النسيج، بالإضافة إلى إجرائها عمليات تفتيش للشركات للتحقق من أنها توفر ظروف العمل اللائقة حتى تظل مؤهلة لمنحها فرص الاستفادة من أسواق تفضيلية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مع الأعمال التجارية التي ترأسها نساء في بور – أو – برانس لكي تحصل النساء على الموارد والفرص اللازمة لدعم دخولهن السوق الرسمية.

سابعا – تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

42 – لا تزال المؤشرات الاجتماعية الرئيسية في هايتي تبعث على القلق، حيث يتزايد ضعف السكان، ولا سيما في صفوف النساء والفتيات. فبسبب الحواجز على الطرق وأعمال العنف، يلاقي السكان صعوبات شديدة في الحصول على الغذاء ومياه الشرب والأدوية والخدمات الطبية والوقود، ولا سيما خارج العاصمة وفي المجتمعات المحلية الأشد فقراً. والقطاع الصحي الذي يعاني أصلا من الهشاشة، كما يتبين من ركود معدلات وفيات الأطفال وتسجيل أكبر معدل وفيات نفاسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تضرَّر بشدة نتيجة نقص الكهرباء والوقود والإمدادات ومواجهة العاملين الطبيين عراقيل في الوصول إلى أماكن عملهم. وفي ظل هذه الظروف، وضعت حكومة هايتي في كانون الثاني/يناير، بدعم من برنامج الأغذية العالمي واليونيسف ومنظمة العمل الدولية، الصيغة النهائية لسياستها الوطنية الجديدة للحماية والنهوض الاجتماعيين التي تهدف إلى الحد من الفقر والتفاوتات عن طريق حفز الطلب على الخدمات الأساسية وزيادة القدرة المجتمعية على مواجهة الصدمات من خلال آليات الحماية الاجتماعية.

43 – ومما زاد من تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2019 ارتفاعُ أسعار السلع الأساسية وانخفاض قيمة عملة الغورد، بينما أدّت آثار الجفاف الذي شهدته الفترة 2018–2019 إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بمعدل 12 في المائة. ووفق تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2019، يعاني 3,7 ملايين من الهايتيين من انعدام الأمن الغذائي (ويفوق هذا العدد ما كان متوقعا من قبل بمليون شخص)، ومنهم مليون شخص في حالة مصنفة على أنها حالة طوارئ، بينما تبيّن من دراسة استقصائية وطنية أُنجزت مؤخرا بشأن التغذية أن نسبة 2,1 من الأطفال يعانون من سوء التغذية الشديد الحدة. وبسبب صعوبة الوصول إلى المناطق خلال الأزمة، عوّلت الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على وسائل نقل بديلة للوصول إلى السكان المحتاجين. وأرسى برنامج الأغذية العالمي عملية مؤقتة من عمليات دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بمبلغ مليون دولار مموّل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

44 – وقدرة الأسر المعيشية الهايتية على مواجهة الصدمات المتكررة محدودةٌ ومن ثم تظل المساعدة الإنسانية حبل النجاة للكثير منها. وتضاعفت الاحتياجات التمويلية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 بالمقارنة مع الخطة نفسها لعام 2019. إذ تبلغ حاليا 253 مليون دولار. ويحتاج نحو 4,6 ملايين هايتي، أي نحو 40 في المائة من السكان، إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وأُفرج في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 عما مجموعه 000 2 طن متري من المخزونات الغذائية للطوارئ المخزنة في هايتي لتوزيعها عن طريق برنامج الأغذية العالمي، ثم أُفرج في الشهر التالي عن 200 2 طن متري إضافي من الأغذية من مخزون الطوارئ الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي. وانضافت هذه المساهمات إلى المساعدات الغذائية الطارئة بقيمة 20 مليون دولار التي تقدمها الوكالة حاليا والتي توزع على من هم أكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي بواسطة الجهات العاملة في مجال العمل الإنساني الموجودة على الأرض. ومن اللازم اتخاذ تدابير عاجلة لتلبية هذه الاحتياجات الإنسانية والعمل بموازاة ذلك على معالجة أوجه الضعف الهيكلية ونقص التنمية.

45 – وسُجلت آخر حالة مؤكدة للكوليرا في أوائل شباط/فبراير 2019، أي قبل أكثر من عام. وجميع الحالات التي اشتبه فيها منذئذ وخضعت للفحص وعددها 681 حالة تبيّن أنها ليست حالات إصابة بذلك المرض. ويستمر تناقص عدد أفرقة الاستجابة السريعة التي ساعدت على منع انتقال العدوى

بالتوازي مع تواصل انخفاض الحالات المشتبه فيها. وبغض النظر عن ذلك، واصلت الأمم المتحدة إعطاء الأولوية للمراقبة والاستجابة والوقاية والتنسيق. وفي ضوء هذا التقدم، تستعرض الأمم المتحدة دعمها للخطة الوطنية للقضاء على ذلك المرض من أجل تعزيز نظام المراقبة والقدرات المختبرية، ودعم التنسيق، وتوعية المجتمعات المحلية، وتشجيع الوقاية، بطرق منها بذل جهود فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

46 - وبعد عشر سنوات على الزلزال الذي وقع في 12 كانون الثاني/يناير 2010، والذي أودى بحياة أكثر من 000 200 شخص، منهم 102 من موظفي الأمم المتحدة، وترك 1,5 مليون شخص بلا مأوى، لا تزال هايتي شديدة الضعف أمام الكوارث الطبيعية والتهديدات المتصلة بالمناخ. وواصلت الأمم المتحدة ما تبذله من جهود من أجل تعزيز قدرة البلد على الصمود فيما يتعلق بذلك. وبدعم مشترك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسكو، بدأت وزارتا البيئة والزراعة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، العمل على وضع استراتيجيات للصمود في وجه الظواهر المناخية وخطط للحد من مخاطر الكوارث. وقام برنامج مشتركٌ بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسكو متعلقٌ بالأمن البشري وإدارة مخاطر الكوارث بتقديم الدعم إلى مديرية الحماية المدنية لمساعدة 000 30 أسرة على وضع خطط طوارئ أسرية في عدة مدن شديدة التعرض للكوارث الطبيعية، ومنها لي كاي (مقاطعة الجنوب) وجيريمي (مقاطعة غراند آنس) وكاب هايسيان (مقاطعة الشمال) وفور ليبرتي وأوانامينت (المقاطعة الشمال الشرقي). وإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة الأغذية والزراعة التدريب والدعم التقني إلى عشر لجان من لجان الحماية المدنية في مقاطعة غراند آنس لإعداد خطط لإدارة المخاطر والكوارث المتصلة بالقطاع الزراعي، بينما أجرت اليونيسيف تدريبات وعمليات محاكاة مع هيئة المياه في هايتي وهيئات الحماية المدنية في مقاطعتَي غراند آنس والجنوب لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لحالات الطوارئ، وخزنت مخزونات الطوارئ في العاصمة وستة مواقع أخرى لضمان الاستجابة السريعة لنحو 000 50 شخص. ووضعت حكومة هايتي كذلك في كانون الثاني/يناير 2020، بدعم من برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية، الصيغة النهائية لسياستها الوطنية الجديدة للحماية والنهوض الاجتماعيين التي تهدف إلى الحد من الفقر والتفاوتات عن طريق حفز الطلب على الخدمات الأساسية وزيادة القدرة المجتمعية على مواجهة الصدمات من خلال آليات الحماية الاجتماعية.

ثامنا - العملية الانتقالية

47 - انتهى الطور الثاني من عملية بدء تشغيل المكتب في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بنجاح. وخلال الطور الثالث الممتد من وقت إنشاء المكتب حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، تولى المكتب المسؤولية عن التخطيط والعمليات وأرسى استعداده الكامل للقيام بأعماله. وبحلول 22 كانون الثاني/ يناير 2020، كان المكتب قد تمكّن من إلحاق نسبة 83 في المائة من الموظفين بعملهم بمعدل جنساني يبلغ 56 في المائة من الرجال و 44 في المائة من النساء، علماً أن 4 مناصب من 7 مناصب قيادية عليا تشغلها نساء. ويستمر بذل الجهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بوجه عام في التعيين في الوظائف المتبقية.

48 - ووفقا للتكليف الصادر بقرار مجلس الأمن 2476 (2019)، شرع المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في العمل سوياً على وضع إطار استراتيجي متكامل يحدد مجالات تدخل الأمم المتحدة الرئيسية

في هايتي، مع التركيز على الاستقرار. وأُعدّ في أواخر كانون الثاني/يناير 2020 مشروع إطار استراتيجي متكامل يتضمن النقاط المرجعية الجديدة لهايتي (انظر S/2019/805). ومن المتوقع أن توضع الوثيقة في صيغتها النهائية في شباط/فبراير.

49 - وخطَّط فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب لإجراء استعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2017-2021 يأخذ في الاعتبار العناصر الأساسية للإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد. وليكون النهج المتبع متكاملاً على نحو تامّ، سيجري أقلمة هذا الإطار ليُتيح وثيقة تخطيط متكامل منفردة تعكس أهم أهداف واستراتيجيات الأمم المتحدة فيما يتعلق باستقرار هايتي وتنميتها المستدامة. وستُتيح هذه الخطة وثيقة تخطيط متكامل مرحلية إلى حين أن يُعدّ ويُقرّ، بحلول كانون الثاني/يناير 2022 على الأكثر، إطار عمل جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يُشار إليه حاليا باسم ”إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة“.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمِل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل وثيق على تنقيح مؤشرات النقاط المرجعية الست لهايتي وعلى تحديد وقياس أهدافها وخطوط أساسها، مع مراعاة القدرات المتوفرة في البلد حاليا لجمع البيانات. وقد يستدعي تبلورُ توافق سياسي في الآراء بشأن تشكيل حكومة جديدة وخارطة الطريق للإصلاحات الوطنية إدخالَ تنقيحات على النقاط المرجعية ومجموعة المؤشرات والأهداف وخطوط الأساس المترتبة عليها المعروضة في مرفق هذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، قد تُدخل تنقيحات إضافية على النقاط المرجعية لإيضاح النقاط التي ستستخدم لتقييم التقدم الذي تحرزه البعثة، والنقاط التي ستنطبق على السياق القطري الأوسع. وستتطلب هذه العملية بلورة نظرية للتغيير للربط بين هاتين المجموعتين من النقاط.

51 - ويجري تنفيذ مبادرات أخرى لضمان التكامل الكامل بين أنشطة المكتب وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري. وسيواصل نائب الممثلة الخاصة للمكتب القيام بدورَي المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بما يكفل بقاء ركائز الأمم المتحدة للسلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية في البلد على اتّساق.

52 - وإضافة إلى ذلك، وُقِّع اتفاق لمستوى الخدمات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الاشتراك في أماكن العمل لاستيعاب فريق الإصلاح القضائي. ووُضعت أيضا ترتيبات أولية للاشتراك في أماكن العمل لاستيعاب الأفرقة المشتركة للانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، ويُتوقع أن تُوضع الترتيبات النهائية في الربع الأول من عام 2020.

53 - ونقلُ مقر المكتب سيُيسّر أيضا، نتيجة التقلص الكبير للمسافة بين المكاتب والوقت المستغرق في الانتقال بينها، التكاملَ والتنسيقَ مع الفريق القطري والشركاء الرئيسيين الآخرين. وفي هذا السياق، بلغ اقتناء مجموعة أماكن المكاتب المناسبة في بيتيونفيل مراحله النهائية، وإذا سمحت الظروف الأمنية، سيبدأ نقل موظفي المكتب الفنيين إلى المقر الجديد في آذار/مارس 2020. وهذه الخطوة ستُمكّن المكتب أيضا من العمل في حدود مخصصات الميزانية المعتمدة لعام 2020 عن طريق تسخير عقود استعانة بمصادر خارجية لتقديم الخدمات تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة، وهو ما سيخفّف في الوقت نفسه من الآثار التبّعية لوجود المكتب.

54 - ولكفالة استمراريةِ أنشطة البعثات السابقة في مجالات العدالة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي، والمساعدة الانتخابية، وانتقالِ هذه الأنشطة بصورة منظمة إلى الفريق القطري، مُنحت هايتي الأهلية للاستفادة من صندوق بناء السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُتيح غلاف مالي قدره 8,8 ملايين دولار تقريبا للتدخلات البرنامجية المتصلة بإتاحة سبل اللجوء إلى القضاء، وإدارة الأسلحة والذخائر، والأمن الانتخابي للمرأة، والحد من العنف المجتمعي على مدى العامين المقبلين. ومن منطلق البناء على العمل الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، يركز المشروع الأول على تعزيز سبل اللجوء إلى القضاء وتفعيل قانون عام 2018 للمساعدة القانونية بهدف خفض عدد الموضوعين رهن الاحتجاز الاحتياطي. ويسعى المشروع الثاني إلى تعزيز القدرة الوطنية على مراقبة الأسلحة والذخائر مع التركيز على وضع قوانين وسياسات وطنية ودعم التدخلات العملياتية على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية في الوقت نفسه. ويبني هذا المشروع أيضا على ما سبق وأنجزته الشرطة الحدودية، ويسعى إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على مقترحي مشروعين آخرين: أحدهما يركز على بناء آليات لمنع العنف الانتخابي والسياسي ضد المرأة في هايتي، بينما يهدف الآخر إلى التخفيف من حدة العنف المجتمعي في حيَّين من أحياء بور - أو - برانس من خلال تلبية الاحتياجات المعيشية العاجلة وتحقيق الوئام الاجتماعي.

تاسعا - السلوك والانضباط

55 - بدأ في مرحلة مبكرة من مراحل عملية تقديم التقارير بذلُ جهود من أجل وضع تصور للنهج اللازم اتباعه على نطاق البعثة إزاء السلوك والانضباط، ولبلورة سياسة عدم تسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الأخص، ومن أجل إنشاء هياكل تنسيق مناسبة. ووظيفة كبير الموظفين في المكتب المنوط بها حقوق الضحايا، وهي الوظيفة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 2476 (2019)، أصبح منوطاً بها دعم الضحايا على نطاق المنظومة. وقد قامت شاغلتها، بالتعاون مع الفريق القطري، وبما يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيادة تقديم دعمٍ تربوي للأطفال المولودين من جراء حالات استغلال وانتهاك جنسيين، ومساعدةٍ متعددة الجوانب لضحايا أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين المتورط فيها موظفون سابقون في الأمم المتحدة. وتقوم شاغلة وظيفة كبير الموظفين لحقوق الضحايا، بدعم من مكتب المدافع عن حقوق الضحايا في مقر الأمم المتحدة، بتنفيذ استراتيجية لدعم الضحايا في رفع دعاوى لإثبات الأبوة وتلقي نفقة الأطفال في الدائرة القضائية المناسبة.

56 - والمكتب قام، مثله مثل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بأنشطة توعوية واسعة النطاق لتشجيع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الإقبال على طلب المساعدة والمطالبة بمحاسبة الجناة. وحتى 15 كانون الثاني/يناير 2020، لم يكن المكتب قد بُلِّغ بادعاء جديد بارتكاب عمل من أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

عاشرا - ملاحظات

57 - بدأت مرحلة الانتقال إلى تشغيل المكتب في وقت شديد الصعوبة في هايتي. ومنذ يوليو/تموز 2018، أعاق المأزق السياسي الذي يرزح البلد تحت وطأته إحرازَ تقدم في تنفيذ الإصلاحات الشديدة

الأهمية، والحيلولة دون اعتماد ميزانية وطنية وقانون انتخابي جديد. وما نجم عن ذلك من ظروف متأزمة أثّر في فعالية مؤسسات الدولة وأسهم في زيادة استياء المواطنين الهايتيين من الطبقة السياسية في بلدهم. وإضافة إلى ذلك، لم يتسبّب التأجيل إلى أجل غير مسمى للانتخابات البرلمانية والبلدية التي كان من المقرر إجراؤها بداية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، في خلق فراغ مؤسسي فحسب، بل فاقمَ أيضا حالة الاستقطاب والاحتقان في الحياة السياسية الهايتية، وحدَّ من فرص زيادة مشاركة المرأة في الشؤون العامة.

58 - وكان لعاملَي انكماش الاقتصاد وتفاقم انعدام الأمن الغذائي تأثير كبير أيضاً في سبل عيش سكان هايتي. ويُهدد هذان العاملان بتقويض التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والحواجز على الطرق والمتاريس ومخاطر العنف المستمرة عطّلت على مدى أشهر سيرَ النشاط الاقتصادي وأجبرت معظم المدارس على البقاء مغلقة، بينما عانت المستشفيات من نقص الأطباء والأدوية والكهرباء. ومن الأمور الداعية إلى القلق أن الموجة الأخيرة من الاحتجاجات شهدت أيضاً زيادة في مستويات العنف السياسي والإجرام المرتبط بالعصابات.

59 - وفي هذا السياق الصعب، أظهرت الشرطة الوطنية الهايتية مرة أخرى قدرتها المتزايدة على الحفاظ على النظام العام والتصدي لما يلازم هذا السياق من طفرة في أعمال الإجرام المصحوبة بالعنف. وخلال الأشهر الأخيرة من عام 2019، استبقت تلك الشرطة الأحداث وخطّطت ونفّذت عدداً كبيراً من عمليات مكافحة العصابات دون الدعم اللوجستي والتكتيكي الذي كان يقدمه لها سابقاً أفراد شرطة حفظ السلام. ولكنها لا تزال تفتقر إلى الموارد والأفراد والمعدات اللازمة لتمنع بفعالية نشاطَ العصابات. وإضافة إلى ذلك، أبرزت عدة حوادث وقعت في الأشهر الأخيرة الحاجة إلى زيادة تعزيز هياكلها للرقابة والمساءلة. ولذلك، سيظل من بالغ الأهمية أن تبذل الأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون جهوداً متواصلة ومتضافرة لتعزيز إنجازات العقد الماضي وتوطيدها. وسيكون من الضروري أيضاً أن توجَد إرادة سياسية ويتوفَّر دعم دولي راسخ ومتواصل لكفالة أن تُعالج الاستراتيجية الوطنية المقبلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي الأسبابَ الجذرية لعنف العصابات معالجةً فعالةً.

60 - وضآلة التقدم المحرز في فرض المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وفضائح الفساد التي وقعت في الفترة الأخيرة يكشفُ بوضوح حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لمكافحة الإفلات من العقاب بفعالية في هايتي. وبعد مرور عام على أحداث لاسالين، يُثير توثيق ارتكاب انتهاكات مماثلة لحقوق الإنسان في حيّ بيل إير القلقَ الشديد بشأن قدرة السلطات القضائية على ضمان المساءلة.

61 - وأرحب بعمل المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية على إجراء التحقيقات الإدارية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ولفرض المساءلة، من الضروري تنفيذ توصياتها وإتباعها بإجراءات قضائية على وجه السرعة حسب ما يقتضيه الحال. ولذلك، يجب مضاعفة المساعي لإصلاح نظام العدالة وتعزيز استقلال الجهاز القضائي وفعاليته، ولا سيما مساعي مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

62 - وأدى تعليق جلسات المحاكم في ذروة الاحتجاجات إلى زيادة أخرى في عدد الموضوعين رهن الاحتجاز الاحتياطي، وفاقم رداءة الظروف في السجون الهايتية المزرية أصلاً. وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز نزاهة وكفاءة الإجراءات القضائية بطريقة منهجية ومستدامة. وأدعو السلطات الهايتية إلى معالجة ظروف الاحتجاز المزرية والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بإدارة هذه المؤسسات. وسيواصل

المكتب وشركاؤه العمل مع السلطات الوطنية من أجل اتباع استراتيجيات من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من عدد المحتجزين ومن الوقت المقضي رهن الاحتجاز الاحتياطي.

63 - والسياق الحالي يهدد المكاسب التي تحققت على صعيد الاستقرار والأمن في السنوات 15 الماضية، لكنه يتيح أيضا فرصة لمعالجة المشاكل التي تُعاني منها الحوكمة والتنمية الاقتصادية في هايتي منذ أمد بعيد. والإطار السياسي الحالي وعدم شمول الاقتصاد للجميع في هايتي هما السبب المحوري لتواتر حالة عدم الاستقرار فيها، وهو ما يعوق بدوره إحرازها تقدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة. وواقع الحال هذا هو الذي استدعى إقامة المكتب مؤخراً وأملى على الأمم المتحدة بلورة رؤية شاملة واستراتيجية متكاملة لدعم السلطات بفعالية في معالجة مسائل السلام والأمن العالقة والتحديات الإنمائية. وسيتوقف النجاح في ذلك على قدرة هايتي على الحفاظ على بيئة تكفل تحوُّلَ الخطط فيها إلى تدابير وإفضاءَ هذه التدابير إلى تنمية.

64 - والمشاورات المكثفة التي تنظمها التحالفات السياسية مع مختلف أوساط المجتمع المدني والقطاع الخاص لإيجاد مخرج من الأزمة هي مؤشر مشجّع على قدرة مختلف قطاعات المجتمع الهايتي على الانخراط في الحوار من أجل رسم معالم مستقبل البلد. والمقترحان المحددان اللذان يطرحان سبلاً محتملة للمضي قُدماً انطلاقا من نهاية عام 2019 يُعززان الانطباع بوجود توافق واسع في الآراء على حاجة هايتي إلى إصلاحات دستورية وهيكلية لتوفير الفرص والخدمات الاقتصادية لسكانها وتعزيز شرعية المؤسسات الحكومية.

65 - وقد حان الوقت لتجتمع جميع الأطراف وتتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الكفيلة بالتوصل إلى توافق مجتمعي في الآراء بشأن تنقيح الدستور وتنفيذ الإصلاحات ووضع إطار انتخابي واقعي لإتاحة التحضير لانتخابات ذات مصداقية. ومما يزيد من الحاجة إلى اتفاق سياسي نهاية ولاية الهيئة التشريعية الخمسين دون إجراء انتخابات تشريعية جديدة. وعدم وجود حوار شامل وبناء أمرٌ يرسخ هو أيضاً رفض السكان لنخبهم. ففي استطلاع للرأي أجرته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعرب تسعة من كل عشرة هايتيين عن تأييدهم للحوار، وأعرب نحو أربعة من كل خمسة هايتيين عن استيائهم من طريقة تعامل الطبقة السياسية مع الأزمة حتى حينه.

66 - ولذلك، أحث جميع الأطراف السياسية على وضع خلافاتها جانبا والعمل على اتخاذ تدابير محددة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار السياسي، وتجديد العقد الاجتماعي الذي يربط الدولة الهايتية بمواطنيها. وممثلتي الخاصة وأسرة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة سوياً للأطراف والمؤسسات الهايتية ليشرعوا في حوار وطني صريح وشامل، ولدعم ما ينبثق عن هذه العملية من برنامج إصلاحي. وأدعو الشركاء الدوليين أيضا إلى مواصلة انخراطهم بنشاط في دعم الشعب الهايتي ومؤسساته.

67 - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني للممثلة الخاصة هيلين ميغر لا ليم ولجميع موظفي الأمم المتحدة على عملهم الدؤوب وتفانيهم، وأؤكد مجدداً التزام الأمم المتحدة بالإسهام في تحقيق استقرار هايتي وازدهارها.

المرفق الأول

مؤشرات النقاط المرجعية وأهدافها وخطوط أساسها

النقطة المرجعية	*المؤشر*	*الهدف*	*الموعد المستهدف*	*خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)*
1 – مشاركة الأطراف الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المجتمع المدني، في التعاون الشامل وبناء توافق الآراء بما يفضي إلى تحسين أداء مؤسسات الدولة والحكم الرشيد	1-1 مدى أو مستوى مشاركة الأطراف الرئيسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الحوار والتعاون من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية والانتخابية والقضائية والإدارية اللازمة لتدعيم الاستقرار والتنمية على المدى الطويل	1-1-1 إفضاء الحوار السياسي إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات اللازمة والخطوات المتعين اتخاذها مستقبلاً، بما في ذلك التمثيل الكافي للمرأة	كانون الأول/ديسمبر 2020	الأطراف السياسية متفقة حالياً على أن هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية ولكن لا يوجد توافق في الآراء بينها بشأن الترتيبات الانتقالية؛ وما من عملية حوار شامل جارية
	1-2 عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية وفقا للشروط المعيارية	1-2-1 وضع ترتيبات انتقالية وخارطة طريق	لا ينطبق	لا تزال الحكومة القائمة بالأعمال؛ وقد انتهت ولاية مجلس النواب وجزء من مجلس الشيوخ في 13 كانون الثاني/يناير، بينما أُجِّل إجراء الانتخابات البرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2019
		1-2-2 اعتماد دستور جديد لهايتي	لا ينطبق	لا يزال دستور عام 1987 سارياً. والظروف السياسية المناسبة لبدء الإصلاح الدستوري غير متوفرة
	1-3 اعتماد قوانين ولوائح لتنظيم العملية الانتخابية والمجلس الانتخابي، ووضع الآليات اللازمة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة	1-3-1 اعتماد إطار قانوني انتخابي جديد يحافظ على ما يوجد من أحكام تتعلق بتمثيل المرأة	كانون الأول/ديسمبر 2020	لم يبتّ البرلمان بعد في مشروع قانون الانتخابات المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وهناك خطط لوضع صيغة مشروع جديدة

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
	1-4 تحسُّن تنفيذ الميزانية الحكومية	1-4-1 زيادة الاستثمارات الحكومية كنسبة مئوية من مجموع النفقات بنسبة 5 في المائة بحيث تبلغ للفترة 2019-2020 ما نسبته 3,91 في المائة بعد احتساب التضخم	تشرين الأول/أكتوبر 2020	بلغت الاستثمارات الحكومية 3,72 في المائة من مجموع النفقات في الفترة 2018-2019
2 - انخراط مؤسسات الدولة والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الأهلية والمنظمات الشبابية والنسائية في عمليات للتشاور والتعاون واتخاذ القرار تُمكِّن من الحد من العنف المجتمعي، ولا سيما العنف المرتبط بالعصابات والجرائم الجنسية والجنسانية	2-1 الفروغُ من وضع استراتيجية وطنية شاملة ومتعددة القطاعات للتصدي للعنف، ولا سيما العنف المرتبط بالعصابات والعنف المجتمعي، وتنفيذُ هذه الاستراتيجية	2-1-1 اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. (المستويات: (1) صياغة الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (2) اعتمادها؛ (3) تنفيذها)	صياغة الاستراتيجية واعتمادها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020، وبدء تنفيذها في كانون الثاني/يناير 2021	اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منكبّة حالياً على صياغة استراتيجية وطنية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
	2-2 وضع وتنفيذ برامج اجتماعية واقتصادية وبرامج للحد من العنف المجتمعي لدعم المجتمعات المحلية المتضررة من العنف على نحو أفضل	2-2-1 عدد المشاريع والتدخلات المجتمعية المتعلقة بالحد من العنف المجتمعي وبنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي نُسّقت عن طريق اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	كانون الأول/ديسمبر 2020	لا يوجد
	2-3 تعزيز إدارة الأسلحة والذخائر، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ إطار تنظيمي جديد ووضع برنامج لإدارة الأسلحة والذخائر	2-3-1 اعتماد وتنفيذ قوانين وأطر تنفيذية ملائمة في مجال إدارة الأسلحة والذخائر. (المستويات: (1) إعادة صياغة القانون المتعلق	كانون الأول/ديسمبر 2020	أقرّ مجلس الشيوخ مشروع قانون متعلق بإدارة الأسلحة والذخائر ولكنه يحتاج لمزيد من التنقيح ليُعتمد

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
		بإدارة الأسلحة والذخائر؛ (2) وضع خط أساس وطني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ (3) اعتماد قانون متعلق بإدارة الأسلحة والذخائر		
	2-4 تعزيز قدرات مؤسسات الدولة في مجال توفير الرعاية الشاملة لضحايا العنف وحمايتهم	2-4-1 تخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لأغراض توفير الرعاية الشاملة لضحايا العنف وحمايتهم من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني	كانون الأول/ديسمبر 2021	لم تخصص ميزانية محددة لتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني
		2-4-2 اعتماد وتنفيذ الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف الجنساني، بما في ذلك نصُّه على كفالة توفير التمويل الحكومي لأغراض منع العنف الجنساني والتصدي له	كانون الأول/ديسمبر 2021	اعتمد مجلس الشيوخ عدة مواد من الإطار القانوني الجديد المقترح بشأن العنف ضد النساء والفتيات
		2-4-3 إطلاق وتنفيذ برنامج ''مبادرة تسليط الضوء''	حزيران/يونيه 2020	وُوفق على برنامج ''مبادرة تسليط الضوء'' في 17 كانون الأول/ديسمبر 2019
	2-5 عدد حوادث العنف الواقعة في معاقل العصابات	2-5-1 انخفاض معدل الجرائم حسب المنطقة بنسبة 5 في المائة في المناطق المنخفض فيها وجود سلطات الدولة والمناطق المحدد أنها بؤر توتر، باتخاذ سيتي سوليِيْ، ومارتيسان،	كانون الأول/ديسمبر 2020	كانون الأول/ديسمبر 2019: سيتي سوليِيْ: 9 حوادث مارتيسان: 10 حوادث لاسالين: 3 حوادث

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
		ولاسالين، وكروا دي بوكي، وبيل إير مناطقَ تجريبية الهدف: سيتي سولييْ: 8,55 حوادث في الشهر مارتيسان: 9,5 حوادث في الشهر لاسالين: 2,85 حادث في الشهر كروا دي بوكي: 22,8 حادث في الشهر بيل إير: 3,8 حوادث في الشهر		كروا دي بوكي: 24 حادثاً بيل إير: 4 حوادث
3 - أداء الشرطة الوطنية والإصلاحيات ومؤسسات العدل ومكافحة الفساد لعملها بموجب الأطر القانونية والإدارية المحسَّنة وآليات الرقابة	3-1 زيادة الاستثمارات الحكومية لدعم قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وزيادة تطويرها	3-1-1 تخصيص نسبة 7 في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية في كل سنة مالية	كانون الأول/ديسمبر 2020	نسبة 6,6 من الميزانية الوطنية مخصّصة للشرطة الوطنية، وهي نسبة لم تتغير منذ عام 2017
	3-2 تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لمؤسسات الشرطة والعدالة والإصلاحيات	3-2-1 وجود مكتب قطاعي للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية في كاب هايسيان يُؤدّي وظائفه	كانون الأول/ديسمبر 2020	لم يبدأ المكتب القطاعي للمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية تأدية وظائفه بعد
		3-2-2 اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد	كانون الأول/ديسمبر 2021	انتهى سريان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2009-2019؛ ولم توضع استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
	3-3 تحسُّن فرص تلقّي خدمات الأمن والعدالة، مع تركيزها على الضعفاء من النساء والأطفال والفئات المعرضة للخطر	3-3-1 زيادة نسبة أفراد الشرطة إلى السكان بحيث تصل إلى 1,40 شرطي لكل 000 1 من السكان	كانون الأول/ديسمبر 2021	1,33 شرطي لكل 000 1 من السكان
		3-3-2 ارتفاع النسبة المئوية لضابطات الشرطة إلى 11 في المائة	كانون الأول/ديسمبر 2021	10,5 في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية هم من النساء
		3-3-3 إقامةُ مكاتب للمساعدة القانونية وأداؤُها لوظائفها في 13 دائرة	كانون الأول/ديسمبر 2021	لم تُقَم بعد أي مكاتب للمساعدة القانونية بموجب قانون المساعدة القانونية الجديد
	3-4 عدد السجون الحاصلة على اعتماد وفق المعايير الدولية.	3-4-1 حصول 6 سجون على اعتماد وفق المعايير الدولية	كانون الأول/ديسمبر 2021	حصلت 4 سجون على اعتماد في تموز/يوليه 2019
	3-5 نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم من مجموع السجناء	3-5-1 بحلول عام 2020، كانت نسبة 70 في المائة أو أقل من المحتجزين رهن الاحتجاز الاحتياطي (وهي مصنفة حسب نوع الجنس والعمر)	كانون الأول/ديسمبر 2020	1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2019: 75 في المائة من المحتجزين رهن الاحتجاز الاحتياطي
4 - قيام المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان) ومنظمات المجتمع المدني بحماية وتعزيز وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والمساءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان	4-1 تحسينُ السلطات الوطنية مستوى الامتثال للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان عن طريق زيادة تنفيذ توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، ووفاؤُها بالتزاماتها فيما يخص تقديم التقارير إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	4-1-1 اعتمادُ خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل المنجز من قِبَل مجلس حقوق الإنسان، وتنفيذُ الحكومة تدريجياً ما نسبته 50 في المائة من التوصيات، بما فيها ما يتعلق بالقضايا الجنسانية	كانون الأول/ديسمبر 2021	ما زالت خطة العمل للفترة 2019-2021 المستهدف بها تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لهايتي لعام 2016 في انتظار موافقة السلطة التنفيذية عليها

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
	4-2 أداء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عملها باستقلالية، وتعزيزها لحقوق الإنسان وحمايتها لحقوق المواطنين وفقاً لمبادئ باريس	4-2-1 التنفيذ التدريجي للاستراتيجية الوطنية لمكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان للفترة 2019-2024، بطرق منها دمج المنظورات المراعية للاعتبارات الجنسانية	كانون الأول/ديسمبر 2021	لم تُتّخذ أي تدابير بعد لتنفيذ الاستراتيجية
	4-3 قيام الحكومة ومؤسسات الدولة بتعزيز المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال الرقابة الداخلية والتحقيقات والإجراءات القضائية، بما في ذلك مساءلة أفراد الشرطة وموظفي السجون عن أي سوء سلوك جسيم يرتكبونه	4-3-1 عدد حالات الانتهاكات أو التجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُوبعت قضائياً	كانون الأول/ديسمبر 2021	أُجري، في إطار بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التحقيق في ما يقدر بنسبة 77 في المائة من الحالات وتُوبعت نسبة 12 في المائة منها قضائياً. وجميع الحالات المتابعة قضائياً والبالغ نسبتها 12 في المائة لا تزال قيد المقاضاة ولم يُفصل فيها قضائياً بعد
	4-4 تفاعلُ منظمات المجتمع المدني مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتقديمُها تقارير إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	4-4-1 نشر منظمات المجتمع المدني الهايتية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان ما عدده 10 تقارير، بما فيها تقارير متعلقة بالقضايا الجنسانية	كانون الأول/ديسمبر 2021	نشرت منظمات المجتمع المدني 47 تقريراً خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي التي دامت سنتين
5 - إتاحة مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والقطاع الخاص فرصَ العمل اللائق للشباب والنساء والفئات الضعيفة، بما في ذلك إتاحة الوظائف والتعليم والتدريب، بما يسهم في الحد من المظالم الاجتماعية والاقتصادية وفي معالجة عوامل عدم الاستقرار وانعدام المساواة	5-1 زيادة العمالة في صناعة النسيج	5-1-1 تشغيل قطاع النسيج 000 63 فرد	كانون الأول/ديسمبر 2021	يشغِّل قطاع النسيج حالياً 000 54 فرد

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأســاس (اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
	5-2 وجودُ وتنفيذُ سياسات تدعم توفيرَ فرص العمل المراعي للمنظور الجنساني ومباشرةَ الأعمال الحرة ونموَّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	5-2-1 اعتماد السلطات الوطنية والمحلية ما لا يقل عن تدبيرَين لتشجيع انخراط المرأة في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة العالية في سياق الزراعة المستدامة	كانون الأول/ ديسمبر 2021	لا توجد أي تدابير
	5-3 وجودُ وتنفيذُ سياسات مالية لتحقيق النمو الشامل للجميع، بما في ذلك مراعاة مصالح الفقراء والمنظور الجنساني في الميزنة وفرض ضرائب تصاعدية واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة التهرب الضريبي	5-3-1 وضعُ السلطات الهايتية وتنفيذُها برنامجاً للإصلاحات الاقتصادية والمالية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة بالموضوع	كانون الأول/ ديسمبر 2021	عدم وجود حكومة مصدّق عليها من البرلمان يعني أن هايتي غير قادرة حالياً على الالتزام بإنجاز إصلاحات اقتصادية
6 - تعزُّز مؤسسات الدولة من أجل التنفيذ الفعال لسياسات وبرامج تكفل تقديم خدمات أساسية تتسم بالجودة في أوساط المجتمعات المحلية الأشد احتياجاً إليها وزيادة قدرتها على الصمود في وجه ما يهددها من أخطار متصلة بالمناخ، بسبل منها إدارة الكوارث وتخفيف المخاطر	6-1 تعزُّز قدرات مؤسسات الدولة على وضع سياسات قائمة على الأدلة، بسبل منها زيادة قدرة النظام الإحصائي الوطني على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	6-1-1 إنجاز التعداد الخامس للسكان والمساكن في هايتي، بما في ذلك إنجاز مرحلة ثانية مكرّسة لتعزيز ثقافة استخدام البيانات الإحصائية، ولتوطيد النظام الإحصائي الوطني	كانون الأول/ ديسمبر 2021	أُنجزت جميع الأنشطة التحضيرية اللازم إنجازها قبل نشاط الحصر التعدادي الرئيسي، بما في ذلك عمليات المسح والتعداد التجريبي وشراء المعدات
	6-2 نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية	6-2-1 زيادة نسبة السكان المستفيدين من مصادر إمدادات مياه محسَّنة لتبلغ 79 في المائة	كانون الأول/ ديسمبر 2020	تستفيد نسبة 73,4 في المائة من السكان حالياً من مصادر إمدادات مياه محسَّنة

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
		6-2-2 تغوّط نسبة 15 في المائة من السكان في المناطق الريفية ونسبة 2 في المائة من السكان في المناطق الحضرية في العراء مجاناً	تموز/يوليه 2023[أ]	المناطق الريفية: 36 في المائة المناطق الحضرية: 10 في المائة
	6-3 النسبة المئوية للسكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة استناداً إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (المرحلة 3+/حاد من التصنيف)	6-3-1 نسبة 30 في المائة من السكان معرضة لانعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة استناداً إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (المرحلة 3+/حاد من التصنيف)	كانون الأول/ديسمبر 2020	نسبة 35 في المائة من السكان معرضة حالياً لانعدام الأمن الغذائي الشديد الحدّة استناداً إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (المرحلة 3+/حاد من التصنيف)
	6-4 النسبة المئوية لمعدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 000 100	6-4-1 ما عدده 397 حالة وفاة نفاسية لكل 000 100 حالة ولادة مولود حيّ	تموز/يوليه 2023[أ]	529 حالة وفاة لكل 000 100 حالة ولادة مولود حيّ حسب الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2017
		6-4-2 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل من 81 حالة وفاة لكل 000 1 حالة ولادة مولود حيّ	تموز/يوليه 2023[أ]	81 حالة وفاة لكل 000 1 حالة ولادة مولود حيّ حسب الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لعام 2017
	6-5 عدد مراكز الطوارئ العاملة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات المحسّنة قدرتُها على تنسيق الاستجابة للكوارث	6-5-1 عملُ 11 مركزاً للطوارئ (مركز واحد على الصعيد الوطني و 10 مراكز على صعيد المقاطعات)	كانون الأول/ديسمبر 2021	أُنشئ 11 مركزاً ولكن لم تتحسّن قدرة أي منها على تنسيق الاستجابة للكوارث (وتحسُّن القدرة يُعرّفُ على أنه تلقي التدريب على الإدارة والعمل بمعدات وأدوات رئيسية، منها خطة طوارئ نموذجية ودليل تشغيل موحد)

النقطة المرجعية	المؤشر	الهدف	الموعد المستهدف	خط الأساس (اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019 إذا لم يُشر إلى غير ذلك)
	6-6 القضاء الكامل والدائم على الكوليرا: صفر حالة لمدة 3 سنوات	6-6-1 المسار 1: معدل حالات الإصابة الكوليرا المشتبه فيها أقل من 0,01 لكل 000 1 نسمة (هدف الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا لعام 2022)	كانون الأول/ديسمبر 2022	0,06 حالة لكل 000 1 نسمة
		6-6-2 المسار 2: تنفيذ 20 مشروعاً مجتمعياً في المناطق المتضررة من الكوليرا	كانون الأول/ديسمبر 2020	أُنجزت 5 مشاريع في عام 2019 في إطار مبادرة تجريبية. ومن المشاريع المجتمعية العشرين المقرر تنفيذها في إطار توسيع عدد المشاريع، أتمّ 18 مجتمعاً محلياً المشاورات لتحديد المشاريع، بينما لم يبدأ مجتمعان محليان عملية التشاور بعد

(أ) يرجى الانتباه إلى أن هذا الهدف يستند إلى الأداة الإحصائية المنبثقة عن الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن معدلات الوفيات والاعتلال والانتفاع بالخدمات التي تصدر كل خمس سنوات. وإلى حين الإصدار المقبل، ستُتاح تحديثات استناداً إلى مصادر أخرى.